جيوش ومليشيات وبمبان ... ولم نر لا أمن ولا أمان

أقلام متّحدة

حرية سلام عدالة

الفتن القبلية وحيادية الجيش

متاهات اتفاق جوبا للسلام بين الشرق والغرب

رحل ورعاة السودان وقضاياهم المنسية

الخميس 15 يوليو 2021م السنة الثانية العدد {26}

سكرتير التحرير: إبراهيم سليمان رئيس مجلس الإدارة: إسماعيل عبدالله مدير التحرير: حسن فضل

المؤسسون: * إبراهيم سليمان * إسماعيل عبد الله * عصادم الدين الحاج * محمد الربيع * محمد سليمان * حسن فضل

أقلام متّحدة
حرية سلام عدالة

العدد {26} - 15 يوليو 2021م

جيوش ومليشيات وبمبان . . . ولم نر لا أمن ولا أمان

إسماعيل عبد الله

الجيش والدعم السريع والشرطة الموحدة والجيوش التابعة لكل من الدكتور جبريل والمارشال مناوي والجنرالين الطاهر حجر وخميس ابكر، وعلى الرغم من الترسانة العسكرية والعتاد والعدة والتجهيزات التي تتمتع بها هذه الجيوش الا أن المواطن ما زال يقتل ويراق دمه على قارعة الطريق وتحت أشعة شمس السودان الحارقة، بورتسودان والجنينة وجنوب كردفان جميعها تحترق والبرهان وحميدتي وزعيم العدالة والمساواة ومارشال تحرير السودان يتفرجون، ما الفائدة المرجوة من هذه الحشود العسكرية التي قاربت على أن يبلغ تعدادها ما نسبته ربع سكان الدولة السودانية؟، لماذا الصمت المطبق على قادتها وعلى رؤوس رؤساء وحداتها العسكرية الموزعة بين اقاليم البلاد؟، ما هي تلك الأجندة الملزمة التي تمنع هذه القوات العسكرية الباطشة من النزول الى شوارع المدن لتضع حداً للمتفلتين والمروعين للآمنين في بيوتهم؟، هل هنالك إصبع أمر ناهي يشير لهذه الجحافل من خارج الحدود ويأمرها وبوجهها لما يجب أن تفعله وما لايجب؟، امر بلاد السودان عجيب والأعجب احتشاد المشهد باللباس والزي العسكري والبندقية التي يقول متوشحها أنه واقف قلباً وقالباً مع قضية الشعب المحتار، في الوقت الذي تتوجه هذه البندقية نحو صدر بهاء الدين في الكلاكلة وشهداء يوم الثلاثين من يونيو وشهيدا الغدر محمد مؤمن جبريل عينا ومحمد موسى عثمان ادريس بام درمان يوم أمس الأول.

استمرار العزف على السيمفونية المشروخة – الدولة العميقة - لم يعد يطرب أذن من آذان المستمعين لها منذ اعلان اقتلاع الدكتاتور، فاما إن تقولوا للشعب انكم لم تحدثوا تغييراً كما قال الرجل الثاني بالدولة، وإما أن تؤدوا واجبكم الوطني في حفظ أمن وأمان المواطن المسكين، إنه لمن أكثر الأمور عبطاً وسوءًا وعاراً أن يتفوّه أحد حداة ركب التغيير، بأن هنالك خلايا نائمة للنظام البائد تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار في الجنينة وبورتسودان وكسلا وكادقلي، أين دورك وموقفك وقرارك يا سعادة الرجل الذي حملتك اكتاف الثوار الى كرسي سلطتهم؟، هل حملوك على الرقاب وتوجوك عريساً بمهر الدماء الغالية لتأتي وتقول لهم أن المعيق الأوحد في طريق تحقيق طموحهم كثوار احرار هو الدويلة العميقة ا لبائد ة ؟ ، لماذا لا تقد م ا ستقا لتك وتفسح الطريق أمام الشجعان الذين لايخافون في الحق لومة لائم لأن يتقدموا الصفوف؟ ما دامت حجتك هي العجز وانعدام الحيلة والتحجج بوجود ذلك الظالم الذي مات الشباب من أجل ازاحته من المشهد، إنّ ثورة ديسمبر لم تنفجر ليتصدر مسرح السلطة من هم قصيري الهامة ومتواضعي الهمة، هذه الثورة العظيمة اندلعت لتنظف جسد الأمّة السودانية من الدنس الذي لحق بها جراء العمل غير الطيب للجماعة الباغية والظالمة.

لحكومة الانتقالية وخاصة الشق العسكري منها أمام تحدي تاريخي ووطني، وهو استكمال اجراء عملية الترتيبات الأمنية بطريقة وطنية شريفة لا تكرّس لسطوة طائفة ولا جهة ولا قبيلة، وهذا ا لتحد ي عظيم جد اً لأ نه معني بالأجهزة ا لأ منية للدولة - شرطة - أمن - جيش، لذا الواجب الوطني الواقع على عاتق الشق العسكري هو عدم تكرار اخطاء الماضي بتنسيب جماعات مسلحة للمؤسسة العسكرية تكون خصماً على الروح القومية والوطنية التي يجب أن تبنى عليها هذه المؤسسة القومية الجامعة، وما التفلتات الأمنية والتجاوزات الفردية من بعض افراد قوات الشعب المسلحة وقوات الدعم السريع وقوات الحركات المسلحة، إلا واحدة من نتائج الاعتداد والاعتزاز بالنزعات الخاصة غير المرتبطة بالحس والشعور الوطني والقومي، ولا يأملن أحد للوصول الى بناء الدولة الوطنية الكبرى بينما هذه النزعات كامنة في انفس من بيدهم البندقية سواء كانوا شرطة أم جيش أم جيوش موازية، فالمرحلة القادمة هي ما ستحدد منفستو العبور الثوري الميمون، لأنها متعلقة بشرطين أساسيين هما انجاز ترتيب أمني ينقلنا الى جيش وطني، واختيار قومي لمجلس التشريع يخاطب كل الوان الطيف الاجتماعي والثقافي والسياسي، اذا لم يستدرك الشقين المتصارعين المدني والعسكري هذه النقطة الجوهرية فكأنك يا زيد لا عبرت ولا غزيت.

هنالك امران لا ثالث لهما يعتبران أهم ركيزتين تقام وتؤسس عليهما قواعد البيت الوطن، هما الأمان من الخوف والأشباع من الجوع، فالخائف المرتعد لا يصنع دولة والجائع المرتجف لا يؤتمن على أمن الدولة لأنه من السهولة بمكان أن يباع ويشترى، لذلك ترى المهاجرين من ابناء الوطن هم الارفع صيتاً في المطالبة بحقوق أهاليهم، وذلك بفضل استقلالية مصدر رزقهم عن الدولة والسلطة الظالمة في الداخل، فلا حرية لمن يده مغلولة الى عنقه تسأل الناس الحافا، ولا كرامة لمن هو والغ في مال سحت السلطة بغيروجه حق، فالاثنان برفلان في ضيق النفس وملامتها وعذاب الضمير وحسابه ومحاسبته الامر الذي يعتبر أشد وامضى الماً من اسئلة منكر ونكير، فلا حل بدون جمع هذه الجيوش وفلترتها وصبها في ماعون واحد تحت قيادة واحدة شريفة وامينة وهميمة على صون تراب الجدود، بغير ذلك لن نرى سوى المزيد من السنة اللهب وجمر الحريق في مدن الوطن التي كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها كل موسم خريف ماطر، فيا ايتها الجيوش الكثيرة ويا اجهزة الحكم العديدة – سيادة – شراكة – وزراء – اسمعوا واعوا، إنّ البلاد فاض كيلها ومال حملها والتفت ساقاها ببعضهما بعضا.

Ismeel1@hotmail.com

أقلام متّحدة
حرية سلام عدالة

العدد {26} - 15 يوليو 2021م

الفتن القبلية وحيادية الجيش

محمد الربيع

"أسوأ مكان في الجحيم محجوز لهؤلاء الذين يقفون علي الحياد أثناء المعارك الأخلاقية العظيمة"
"مارتن لوثركنج"

منذ إسقاط الشعب لنظام البشير "ولو جزئياً"، فرض الجيش نفسه كشريك أصيل في التغيير وبالتالي في اقتسام السلطة وحق المشاركة مناصفة مع الحكومة المدنية "وهم دخلوا الملعب في الدقيقة 90" علماً بأنهم كانوا جزءاً أصيلا من النظام البائد وعصاه الغليظة! وقادته هم عناصر اللجنة الأمنية العليا للمخلوع ونظامه!! والذين ظلوا يرددون باستمرار بأن مشاركتهم في السلطة تملها واجبهم المقدّس في حفظ الأمن والدفاع عن الوطن والمواطن خاصة في ظل الهشاشة الأمنية وانتشار السلاح وإن وجودهم في هرم السلطة السياسية مع المدنيين هو صمام أمان ويمنع الوطن من الانزلاق في الفتن والسقوط في مهاوي الفوضى والحتراب! وافقت قوى الحرية والتغيير "قحت" علي مضض علي الرغم من رفض الشارع الثوري لهذه المشاركة الظالمة لقناعته بأن الجيش وخاصة المجلس العسكري هم بمثابة الذراع اليمني للمخلوع فضلاً عن اتهامهم بارتكاب جريمة فض الاعتصام وقتل الشباب الأعزل وعدم ثقتهم في المؤسسة العسكرية حسب تجاربنا في التاريخ. لقد كان الحقوقيون الذين نابوا عن قوي الثورة في صياغة ما سمي "بالوثيقة الدستورية" التي تحكم عمل الفترة الانتقالية في قمة الغباء والغفلة وربما (الانتهازية والمصلحة الذاتية) وهم يجعلون حق إدارة القوات النظامية المختلفة بالإضافة إلي الجهاز العدلي تحت سلطة رئيس مجلس السيادة (البرهان) وليس رئيس مجلس الوزراء! وهناك تسريبات تقول بأن ممثلي قحت في هذا الأمر وهم المحاميان "نبيل أديب وساطع الحاج" حصلا علي رشوة ووعد بتنصيب أحدهم رئيساً للبرلمان القادم شريطة أن يتركا "في الوثيقة" حق التحكم علي السلطات النظامية والهيئة القضائية بيد العسكر في السيادي وليس رئيس الحكومة المدنية!! ونحن لا نملك تأكيدات مطلقة علي هذه المزاعم لكننا نراقب مجريات الأمور ومآلات الأحداث عن كثب والحكم النهائي متروك (لفطنة القارئ) الحصيف! إن مهمة القوات النظامية عامة والجيش علي وجه الخصوص في كل العالم هي حماية الوطن والمواطن وممتلكاته والمحافظة علي الدستور وصونه من عبث المغامرين السياسيين، وعندما تتلاطم أمواج السياسة المتقلبة وفقاً للعواصف المحلية والإقليمية والدولية، علي الجيش حماية سفينة المجتمع من الغرق وصيانته من التصدع وليس الوقوف متفرجاً في موقف المحايد وكأن الأمر لا يعنيه!! فإذا تدبرنا معني الحديث الشريف "مَن رأي منكم منكراً فليغيره بيده .." فإن واجب الجيش هو في المرتبة الأولي وهي التغيير (باليد) مباشرة لأنه من صميم واجبه قانونياً ودستورياً ومهنياً وأخلاقياً قبل أن يكون مجرد (شهامة ومروءة) ولأنه يمتلك السلاح والقوة للتصدي علي الذين يروّعون الأمن العام، لكن ما رأيناه من مواقف محزنة ومريبة من الجيش في كل أحداث الفوضى الأمنية بعد الثورة وهم يشاهدون المواطن السوداني يُقتَل بدمٍ بارد وأحياناً بالقرب من مواقع الجيش وعندما يتم الاستنجاد بهم يقولون بكل برود وعدم مسئولية (ما جاتنا تعليمات .... ودي المدنية الدايرنها)! نحن نؤكد بأن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة وطنية وتم بناءها من دماء وعرق هذا الشعب وثروته ولذلك سُمّيَ ب "قوات الشعب المسلحة" وهذا الشعب هو الذي يدفع فاتورة السلاح والذخيرة والميري (الكاكي) وكل المعينات وهم آباء وأعمام وأخوال وأمهات وعمات وأخوات و و الخ لهذه القوات، فمِن مَن تنتظرون التعليمات لحمايته؟ أليس منكم رجلٌ رشيد؟! أين انتم من قائد الأركان الأمريكي الذي لقّن ترمب درساً؟ دعكم عن الواجب المهني الأخلاقي، أين النخوة والمروءة؟ لأيّ واجب ومهامٍ أديتهم القسم يوم التخرج؟ هل ارتضيتم أن تكونوا مجرد سدنة مؤدلجة لحزب أيديولوجي أو ألعوبة لجهة ما أو مليشيا لقبيلة؟؟ إذا كنتم كذلك فعليكم أولاً طلب الكفارة من القسم ثم خلع البزة العسكرية وتركها لمن يستحقها وأبحثوا عن رزقكم في مناكب أرض الله الواسعة.

إن ما يجري في أطراف السودان وأخيراً في مدينة بورتسودان هي أحداث مصطنعة ومؤامرات خبيثة يقف خلفها نافذين في القوات النظامية والهدف هو (إجهاض الثورة) وتدمير الوطن! وهي للشرفاء معارك أخلاقية عظيمة وامتحان "لذوي المواقف" لن يقف محايداً أمامها إلّا الهالكين وعندما تكون من القوات النظامية ومن الجيش خاصة ثم تقف محايداً متفرّجاً فأعرف بأنك دنّستَ شرفك، وشرف أهلك وكتبتَ اسمك في سجلات الخيانة والجُبن والعارولن تستحق إلا أسوأ مكانٍ مظلم من الجحيم!! واعلم بأن الزمن دوّار والسودان اليوم ليس كسودان الأمس وان المدنية والديمقراطية ستكون سدرة المنتهي (رغم أنف المرجفين) وإن المؤسسة العسكرية ستعاد هيكلتها والقانون سوف يسود ويحكم الجميع ويأتي اليوم الذي تُقَدمون فيه للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمي "حنث القسم والشعب" وهذه الحياة مجرد ساعةٌ .....

والمرء يُذكَر بالجمائل بعده - فأرفع لذكرك بالجميل بناءَ
وأعلم بأنّك سوف تُذكَرُ مرةً - فيُقالُ أحسنَ أو يُقالُ أساءَ

e.mail: unitedpens20@gmail.com
تصميم الشعار: عبده مصطفى
AGLAM MOTAHIDA - ISSUE (26) - 15 JULY 2021

رحّل ورعاة السودان وقضاياهم المنسية

د . عبد المجيد أبو ماجدة

صهيل الخيل

ستظل قضية رحل ورعاة السودان من القضايا الاستراتيجية والمهمة والتي يجب أن ينظر إليها المسؤولون ومتخذي القرار في الدولة السودانية في المراحل القادمة بعيون فاحصة والاّ يدخروا جهدا بالاهتمام بهذا القطاع (الاستراتيجي) المهم وهو قطاع حيوي (ديناميكي) متجدد ويعتبر هذا القطاع ثروة قومية لا تقل شأناً عن قطاع الزراعة والبترول والذهب وبقية الثروات الأخرى في ظاهر الأرض وباطنها التي هباها الله للدولة السودانية وشعبها المتنوع باثنياته المختلفة والتي يجمعها هذا الوطن (العملاق) السودان بمناخاته المتعددة كتعدد أثنياته وقبائله.

لو وضعنا في الاعتبار بأنّ هذا القطاع المنسي شعبه وثروتهم الحيوانية بأنواعها يغذون خزينة الدولة السودانية بما تساوي نسبته ٣١٪ من الدخل القومي إلا أنهم على الرغم من ذلك لا يجدون اي مقابل ولو في شكل خدمات لهم من صحة لهم ولثروتهم الحيوانية كما أنهم تتفشى بين أجيالهم الأمية ويعود ذلك إلى أنهم متنقلون مع ثرواتهم هذه ولم تقم الحكومات السابقة بوضع خطط وبرامج متكاملة بحيث تُمكّن أبنائهم من مواصلة تعليهم في حالة حلهم وترحالهم بحثاً عن العشب والماء والكلأ والمراعي الخصبة.

علي الرغم من أنّ هذا القطاع يساهم في الدخل القومي السوداني فمن أوجب الواجبات أن تخصص له نسبة مئوية من مساهماتهم هذه تعود إليه في شكل خدمات ولو ما تساوي نسبته ٥٪ ويكون بذلك قد تم أنصاف هذا القطاع (قطاعي) الرحل والرعاة وهم يستحقون ذلك عن جدارة لأنهم يقدمون أعمال جليلة لهذا الوطن السودان وهم لا يتلقون مقابل ذلك أي شيء.

أما على الصعيد السياسي فيجب تمثيل رحل ورعاة السودان في أعلى مؤسسات الدولة السودانية السيادية وفي كل المؤسسات الحكومية من وزارات ومؤسسات عسكرية وأمنية وكذلك في وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية وكذلك في المجلس التشريعي الوطني ومجالس الولايات وأبناء رحل ورعاة السودان هم الوحيدون القادرون علي تمثيل قطاعهم وتوصيل آراء ومشاكل وقضايا هذا القطاع الاستراتيجي المهم وهم يعبرون عنه لو وضعنا في الاعتبار بأن بقية كل القطاعات الأخرى لها من يمثلها وينطق باسمها فلما لا الرحل والرعاة في السودان؟

إنّ السودان يتجه الآن إلي أوضاع انتقالية جديدة تغيرت معه كل المعطيات السابقة فعليه يتطلب بانْ يجد كل مكون سوداني نفسه في «الكابنة» السياسية السودانية وفي كل مستويات الحكم .

إنّ الرحل والرعاة شريحة منتجة لا تقل عن باقي الشرائح الإنتاجية فلا بد من إيجاد حلول لقضاياهم العادلة.

bdulmajeedAboh@gmail.com

كاتب وباحث سوداني

أقلام متّحدة
حرية سلام عدالة

العدد {26} - 15 يوليو 2021م

الصحافة السودانية ما بعد توقيع اتفاق السلام

حسن فضل

في خضم الفوضى السياسية والقمع الذي تعرض له الشعب السوداني في الثلاث عقود الماضية من حكم الدكتاتور المخلوع عمر البشير أصيبت معظم المؤسسات المهنية للانهيار وتشويه كبير في أدائها، خاصة الصحافة بمختلف وسائلها، حيث أصبحت الصحافة لسان حال الحكومة والولاء للنظام جسر العبور للمهنة بعيدا عن أي معايير أكاديمية أو حتى أخلاقية تحكم تلك العملية، حيث امتهن الصحافة عدد كبير ممن لا تربطهم علاقة بالمهنة إلا القدر الذي يملكونه من أدوات التصفيق والتطبيل للنظام وأولياء النعمة في الحق والباطل، وأصبحت وسائل الإعلام الحكومية وحتى بعض المؤسسات الإعلامية الخاصة اذرع للنظام وشكلت خطا للدفاع عنه بل إن بعضها تدق طبول الحرب وتشجع عليها وتثير الشقاق بين قوى المجتمع في كثير من برامجها والمحتوى الذي تقدمه للمشاهد والمتلقي، في مقابل قمع لكل صحفي أو مؤسسة إعلامية تخرج عن جادة الخطوط التي رسمتها الأجهزة الأمنية التسلطية والتي مارست ابشع أساليب القمع في تكميم الأفواه بسجن الصحفيين وإيقافهم ومنعهم عن الكتابة ومصادرة الصحف من المطابع أو حتى وهي في نقاط التوزيع واصبح شرفاء المهنة مطاردون ويلاحقون من تلك الأجهزة.

ورثت الثورة السودانية وضعا استثنائيا ومشوها في كل المؤسسات وبلا شك الإعلام أحد تلك المؤسسات التي شهدت تدنيا كبيرا في أداء المؤسسات والصحفيين بفعل التمكين الايدلوجيا مقابل الكفاءة المهنية وبالتالي كان لابد من إجراءات عاجلة لتصحيح الوضع المتردي وقد كان رغم بعض التشوهات والتي صاحبت تلك العملية لا داعي لذكرها خلال هذه العجالة ولكن المهم في الأمر إن صحافة الثورة إن جاز لي إن أقول يجب تكون الصفحة المقابلة والمغايرة تماما لصحافة القمع وصحافة الثلاثين سنة العجاف التي عاشها البلاد خاصة وان عملية الانتقال وتحقيق السلام احد متطلبات الثورة يحتاج صحافة مهنية قادرة على الاضطلاع بدورها بشكل مهني يرتقي لظروف المرحلة، وتبني رسالة إعلامية مسؤولة تجابه التحديات الجسام التي يعيشها مجتمعنا خاصة في الهوامش التي شهدت وتشهد حروبا قبلية عبثية، وذلك من خلال رسائل إعلامية معدة وموجهة بطريقة مسؤولة يساهم في تعزيز ثقافة التعايش والتسامح والسلم الأهلي ويعضد خطوات الحكومة في سعيها لترسيخ قيم السلام، ونقد وتوصيف الخلل في القضايا المختلفة، والصحافة التي ينشدها المجتمع السوداني يجب إن تكون مختلفة شكلا ومضمونا وحتى في الأدوات ,صحافة تراقب الأداء الحكومي بمهنية تعزز من

الإشراقات و تنتقد ا لإ خفا قا ت ، صحافة تنحاز للوطن والمواطن ومقدراته، صحافة الرقابة على أدائها ذاتية بحرية حدودها شرف وأخلاق المهنة.

إن التغييرات المهمة التي شهدها السودان منذ انتصار ثورته المجيدة وتوقيع اتفاق جوبا للسلام والمساعي الجادة الجارية لا كمال العملية مع من هم خارجها يتطلب إجراءات عديدة ومختلفة على صعيد الصحافة والمؤسسات الإعلامية وإعادة النظر في وضعها المركزي واتخاذ مبادرات وخطوات جادة في إن تكون وسائل الإعلام السودانية هي وسائل لكل الشعب السوداني وتجعل من الوصول لمحتوى تلك الوسائل متاحة للجميع بالوسائل المناسبة لطبيعة وجغرافية المتلقين لها وتوفير البنى التحتية التي تمكن لوسائل الاعلام سبل أن تبث وتطبع وتنشر في مناطق مختلفة من أقاليم السودان، فيما يعرف ب (mixorp-sserp yti)صحافة القرب أو صحافة المنطقة هي المهتمة بالشؤون المحلية والقريبة من القارئ والمستمع يعتبر من أهم خصائص الإعلام الفعال، وهي مهمة خاصة للمناطق التي لا تحظى بدرجة كبيرة من الاهتمام من وسائل الإعلام، وهو نمط مطلوب جدا في بلد مترامي الأطراف وواسع كالسودان، وصحافة المنطقة أو صحافة ا لقر ب سيا ستها ا نها تهتم با لمنطقة المعينة وتكون أولوية تغطيتها من دون إغفال بطبيعة الحال لقضايا الوطن في مناطقه المختلفة لكن التخصصية من شانها أن تعزز من رسالتها ومن دورها بشكل كبير وهو نمط معروف وقديم كتجربة (الواشنطن بوست) وهناك تجربة إقليمية عربية مهمة وهي تجربة (العاصمة بوست) المغربية والتي يراس تحريرها الدكتور طلحة جبريل.

من المهم كذلك أن نشجع منظمات المجتمع المدني والروابط والاتحادات المهنية خاصة الإعلامية منها في أن تلعب دورها التوعوي، حسنا أن ابتدرت المفوضية القومية للسلام ورش مختلفة عن أعلام السلام أخرها الورشة التي أقيمت يومي 21-31 يوليو الجاري بالتعاون مع مركز آرتكل للتدريب والإنتاج الإعلامي، اعتقد إنها أنشطة مهمة لتعزيز دور الإعلام في السلام وهو موقف يدل على إيمان القيادة السياسية بأهمية دور الإعلام.

على وزارة الإعلام إعادة النظر في الفضائيات الولائية والإقليمية الفرائحية المنتشرة في عدد من ولايات السودان ببساطة شديدة لما تعانيه من التوهان والتخبط والضعف البين في محتوى برامجها، وطالما هي فضائيات حكومية وبذات الجرأة التي اتخذت في شان التلفزيون القومي باستقطاب كفاءات على الأقل على راس الهرم في التلفزيون القومي، مطلوب إجراءات جادة وجريئة لو اتخذت اجزم أنها ستوفر موارد مادية للدولة وتعزز من الأداء، وقبل ذلك يجب أن نجيب على، ما هي الرسالة المطلوب توجها من هذه الفضائيات الولائية ؟ وما هي الأولوية ؟

سألت قبل شهرين تقريبا في ندوة اسفيرية جمعتني بالسيد وكيل أول وزارة الإعلام الأستاذ/ الرشيد سعيد عن جدوى هذه الفضائيات الولائية , أجاب بانه شخصيا لا يعلم ,

امل أن يكون السيد الوكيل قد وجد إجابة على سؤالي وأسئلة الكثيرين من المشفقين على امر إعلام وطننا العزيز.

اعتقد بعد الثورة وإعادة صياغة محتوى التلفزيون القومي والذي من اهم مرتكزاته مراعاة التنوع الثقافي والاجتماعي والجغرافي عبر امتداد وطننا , من المهم أيضا إعادة النظر في محتوى هذه الفضائيات والإذاعات المنتشرة والتفكير الجاد من المشتغلين في الإعلام إلى ضرورة إدماج المؤسسات الحالية أو تكوين كيانات جديدة لها القدرة على الانتشار والقدرة على صناعة محتوى هادف.

والسلام سمح

ذكـــريات للمســتقبل (9)

عبد الله آدم خاطر

تعود بي ذكريات الطفولة المرة تلو المرة إلى مدينة الجنينة دار أندوكة، وكأن ذاكرتي ووجداني لا تعترفان بحال المدينة اليوم، التي لا يقال عن اعتداء ضد الإنسانية، وضد حقوق الإنسان، أو جرائم حرب إلا وتنسب إلى عناصر تقاتلت أو ما زالت لديها استعداد للقتال في ساحات المدنية ومداخلها.

اضطرت السلطات العليا في الولاية أن تعلن أن مدينة الجنينة أصبحت كارثية، وأصبحت تحتاج إلى كل عون ممكن من الناس .. كل الناس .. وصار الصوت الأعلى فيها للعون الإنساني، وإذ أضحت سلطة الدولة فيها لا تعني أماناً لخائف .. أو ملجأ لمستجير.

في طفولتنا، كنت أنا وابنة عمي وكل منا يحمل قُفة أو أناء، لأخذ احتياجات أسرنا من سكر وشاي أرز وبهارو ملح ..إلخ. من دكان رب أسرتنا الممتدة، عمي محمد من على أطراف السوق الكبير، كان الطريق لنا من منزلنا إلى الدكان، طريقاً واحداً غير مسفلت يومئذ، بيد أنه واسع وكأنه منحدر لمياه الخريف، إنه طريق امتلأت به الذاكرة، طريقاً جميلاً، عليه رمل كثيف، وصخور متناثرة، أما الأرض ثابتة وتنتهي إلى حوائط المنازل المجاورة.

ونحن في الطريق نلتقي الناس نساءً أو رجالاً .. وأطفال أمثالنا، وكان دون تخطيط أو توقع، بيد أن كل الأصوات ترتفع بالتحايا والسلام والسؤال عن صحة الأسر، خاصة الآباء الأمهات وكبار السن. أن الطريق الواسع يحيط به بعض أنشطة تجارية متواضعة مثل أماكن الغسيل ومحلات بيع الحطب والقش، فيما يرى بعض الجمالين الذين يحملون على الأكتاف أو الرؤوس، أنواع من البضاعة من وإلى السوق.

كان الطريق الواسع مسرحاً أيضا، نشاهد فيه مشاهد ونشارك في بعضها، إلى أن نصل السوق حيث تبدأ صفوف الدكاكين والأنشطة التجارية الأكبر والأربح، والطريق بعد للتعلم، نتعلم كل يوم فيه درساً جديداً، يصحبه الضحك والفكاهة والمعالجات العفوية وحكم المارة، إلا أن هذا الطريق نفسه عندما يتجه شرقاً يصل إلى وادي كجا، بحدائقه الغناء الباسقة والمحاطة بالخضرة، وثمار المانجو وغيرها من الفواكه.

ذات هذا الطريق، الذي يعود به الذاكرة إلى طفولتنا فيه السلام والبهجة والتواصل الأسري الحميم، وهو ذاته الطريق الذي اتنقل في كهولتنا اليوم إلى طريق الدم والنزوح والأذى الجسيم وعويل النساء وصراخ الأطفال، إنه ذات الطريق الذي اضحى طريق نزوح معسكر كرينديق الأولى، كرينديق الثانية وكرينديق الثالثة، وهو ذات الطريق الذي سلكه النازحون لفرض أنفسهم ضيوفاً، في دواوين الحكومة والدولة وداخليات الجامعة والساحات التي تمثل رئات تنفس لأهالي المدينة.

يا للأقدار الطرق أيضا تحمل في بعض أوقاتها المستمتعين بالاستقرار والسلام والأمان وهم يرسمون بسمائهم على وجوه بعض، وفي أوقات أخرى تحمل ضحايا النزاعات والحروب وانكساراتهم الداخلية وبكائهم على الماضي الاستقرار وأحلامهم بغدٍ مختلف ومن حسن الحظ، تلك الأقدار متباعدة المواقيت، وكثير منها تمضي في التاريخ بسياقات الدروس المستفادة والاستعداد لمستقبل أزهر.

ذات مرة في تسعينات القرن الماضي، والنزاع المسلح وجد من يفتل له الحبال بين أهل دارفور، في ندوة بالخرطوم ومعظم حضورها من أبناء الجنينة، طلب مني التحدث إلى الحضور، أكدت في حديثي على حقيقة أن الذين يفتلون الحبال يومئذ، إنما يفتلون الحبال التي تلتف حول رقابهم، في خاتمة المطاف، ذلك أن المكونات السكانية لدار أندوكة، تماماً كما شجرة المانجو، شجرة البيئة المحلية وارفة متجذرة أوراقها خضراء زاهية وثمارها صفراء طاعمة، ومع الوعي والنضج الإنساني المتدرج لن يستطيع من يريد أن يحمل لون البشرة خنجراً لقتل الآخر أن ينجح، أما فشله فأكيد كما بدا ذلك جلياً الآن في الأفق الأقرب.

أقلام متّحدة
حرية سلام عدالة

العدد {26} - 15 يوليو 2021م

متاهات اتفاق جوبا للسلام بين الشرق والغرب

إبراهيم سليمان

وصف د. عبدالله على إبراهيم الأجواء السياسية، المحيطة بمفاوضات جوبا للسلام وصفاً دقيقا ومؤصلا، حيث قال: "وكان بالنسبة للمفاوضين المدنيين سباقاً لخبر سعيد عن أداء الانتقالية ونجاحاتها. وكانوا في صرمة لهذا الخبر جداً." جاء ذلك في مقال له تحت عنوان (الجبهة الثورية: لُبط). في الحقيقة "صرمة" المفاوض المدني، لا تقل عن أشواق مفاوض الكفاح المسّلح، وهي أشواق مشروعة بالطبع، فالحرب هي الكريهة، بيد أنّ تلك "الصرمة" أصبحت غرضاً، والغرض مرض، كما هو معلوم، تمّخض عنه إتفاق "دفن الليل أب كراعاً برا". فلا الشرق همد على حالٍ، ولا الغرب استقر.

ما كان لأمثال زعيم فلول الشرق، الناظر ترِك، أنّ يجد الأرضية الخصبة لتحدي سلطات الحكم الانتقالي، لولا حيف القسمة في اتفاق جوبا للسلام، الذي أطّر لتسليم مقاليد السلطة في إقليم الشرق لأناس معزولين عن حواضنهم الاجتماعية، بفوقية تبدو مستفزة لغالبية مكونات المنطقة، لذا نرى أنّ بعض نصوص تلك الاتفاق، تفتقر لبعد نظر، ومما عقّد المشهد السياسي، إصرار رعاة تلك الاتفاق على تقديس نصوصه، التي تجاوزتها الأحداث عملياً بتجميد العمل بها في مسار الشرق، ولكن فيما يبدو أنّ التجميد ليس كافياً، إذ أنّ الأوضاع في شرقنا الحبيب، ظل في تصاعد مخيف، وسط أحياء المدن الرئيسية، وتعداها للطرق القومية السكك الحديد.

ومما زاد الطين بِلة، أنّ النظام البائد، قد استثمر بسخاء سياسياً في العصبية القبلية، وليت الحكومة الانتقالية، اجتهدت في تحجيم مضمار تلك اللعنة المتنة، بل الأنكي من ذلك أنّ بعض رموز الحكم الانتقالي، ظل يسّعر نيران العصبية القبلية، على ذات المنوال الانقاذي، لتحقيق مكاسب سياسية، وحفظ توازنات

القوى، رغم أن وزارة الحكم الاتحادي، بذلت محاولات خجولة لتجميد تنصيب زعامات عشائرية إلي حين.

أخيراً يبدو أنّ السلطات الانتقالية انتبهت لخطورة تجاهلها لهذا الأمر، على دويّ تهديدات زعيم فلول الشرق الناظر ترِك، بفصل الإقليم، وشروعه فوراً في قطع الطريق القومي واعتراض السكة الحديد، وكما هو معلوم ليس للناظر ترِك، ثمة صفة تؤهله للحديث عن مكونات الإقليم الشرقي، سوى زعامته القبلية. هذا الحدث الخطير، يستوجب إصدار تشريع انتقالي على الفور، يجّرم مثل هذا الخلط الأهوج لمهام وصلاحيات الإدارات الأهلية. فقد تحدى الناظر ترِك ممثلي مسار الشرق بالجبهة الثورية أن يحضروا إلى ساحة إعتصام أنصاره، إن كانوا لهم سند شعبي كما يزعمون.

أما عن تعقيدات اتفاق جوبا للسلام، المتعلق بمسار دارفور، فقد أعلنت الهيئة العليا للحكم الذاتي لولاية جنوب دارفور، تعيين مني اركو مناوي حاكماً على الإقليم دون الرجوع إلى سكان الولاية، جاء ذلك في بيان ممهور بتوقيع د. صديق الغالي بصفته رئيس الهيئة المكلف نشر بتاريخ 25 يونيو 2021م، وليس عسيراً على المراقب، الوقوف على البعد العشائري لهذه الهيئة، بيد أنّ هذه الخطوة متوقعة، في ظل النزعة العشائرية لمعظم الكيانات المسلحة، المكونة للجبهة الثورية، مسار دارفور، والتي مكّنته اتفاق جوبا من الاستئثار بالسلطة، وجاءت محاصصات الحكومة الانتقالية الثانية، لتتم "الخياطة بالحرير".

بعيداً عن مبررات رفض هيئة جنوب دارفور، فإنّ أبرز المآخذ على السيد مني أركو مناوي، أنه كان شريكاً للنظام البائد، وأخذ حظه من السلطة، دون إنجاز يحسب له، ومطالبة حركته في فترات سابقة، بفصل الإقليم وتغيير اسمه، رغم نفيه المشكوك فيه لهذه الدعوة، بالإضافة إلى المرارات التي خلفتها حركته وسط بعض المكونات الدارفورية، نتيجة مواجهات من صنيعة النظام البائد، وقع فيها الطرفان بغباء ثوري يحسدون عليه، كما توّرط حركة حاكم الإقليم في المشهد المنقسم في ليبيا، يضاف إلي ما سبق، فإنّ إصرار السيد مني على إشراك رموز حزب القتلة والفاسدين في الحكم الانتقالي، يشكك في حرصه على تحقيق العدالة. وفيما يبدو أنّ طموحات حاكم إقليم دارفور، لا تتعدَ الحدود التقليدية لمديرية شمال دارفور، الموقف الذي يعزز أنّ طموحاته ينحصر في "التايتل" ومخصصاته المعنوية، مما يعني أن تولي السيد مني لهذا المنصب؛ سيعّمق شرخ مكونات الإقليم بدلا عن رتقه.

لذا كنا نرى الأنسب لهذا المنصب لعدة اعتبارات الأستاذ الطاهر حجر أو د. الهادي إدريس، أو أن يكلف السيد مني شخص آخر من حركته لتولي هذا المنصب على أقل تقدير، إن كانت المحاصصات أمر مقدساً لا يمكن المساس بها. نقول هذا ونحن لا نستكثر السلطة على قيادات الجبهة الثورية، لكن كان العشم أن يكونوا موضوعيين وعقلانيين.

عليه، فإنّ هذا الاتفاق النيئ، بمساراته الاعتباطية، ومحاصصاته غير المنصفة، لابد من إرجاعه إلى النار.

أقلام متّحدة - 15 يوليو 2021م